مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣٦

الأربعاء، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هاتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد تميش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/733)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/733)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد دي ميستورا إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/733 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أعرب عن مدى سروري لتمكننا، سيدي الرئيس، من عقد هذه الإحاطة الإعلامية قبل نهاية رئاستكم. وأتمنى لك عيدا سعيدا، وللجميع في العالم.

لقد قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بعد الجولة السابعة من المحادثات بين السوريين في جنيف التي اختتمت في ١٤ تموز/يوليه.

ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا نبذل جهوداً نشطة في المجال الدبلوماسي ونجري اتصالات مستمرة. ولقد عقدتُ مؤخرا مشاورات رفيعة المستوى في طهران وباريس، وكان نائبي المبعوث الخاص السفير رمزي في موسكو في وقت سابق، وهو حالياً في المملكة العربية السعودية. والاتصالات مستمرة مع الأطراف الفاعلة الأخرى بينما نسعى إلى إرساء الأساس لمزيد من جولات المحادثات التي تُدخل الأطراف في مفاوضات فعلية.

واسمحوا لي أن أقيّم الوضع في الوقت الراهن، وما يمكن أن نتوقعه في الفترة المقبلة بشأن التقليل من أعمال العنف، ومكافحة الإرهاب، والنهوض بالعملية السياسية.

في حين أن العنف ما زال بلا شك قائماً في سوريا، فإن الاتجاه نحو التهدئة وتفعيل مناطق تخفيف التوتر مستمر في واقع الأمر. ونحن نشعر بالتشجيع من الهدوء السائد في المنطقة الجنوبية الغربية، وفتح مركز في عمان للقيام بأعمال الرصد من جانب ثلاثة أطراف هي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأردن. في غضون ذلك، وعقب سلسلة من الاتفاقات مع الجماعات المسلحة بما فيها الدعم النشط من مصر والاتحاد الروسي، شهدنا انخفاضاً كبيراً لأعمال العنف في أجزاء من المنطقة المعنية بتخفيف حدة التوتر في الغوطة، ولكن ليس في جميع أنحائها. وفي حمص، نلاحظ استمرار جهود الاتحاد الروسي الرامية إلى تحقيق اتفاق لوقف إطلاق النار. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد عن عمليات قصف مدفعي وغارات جوية شمال مدينة حمص، الأمر الذي نعتقد أنه يتطلب اهتماما عاجلا من الأطراف الضامنة.

وفي هذه الأثناء، لا تزال الحالة في إدلب معقدة وهي تحتاج إلى اهتمام وثيق. فهيئة تحرير الشام – أو كما نواصل جميعنا

تسميتها بجبهة النصرة سابقاً، وهي جماعة حددها المجلس بأنها إرهابية – استولت على أراض من جماعات المعارضة المسلحة الأخرى في هذه المنطقة. وهي تعلن عزمها على إنشاء نوع جديد من الحكم تحت سيطرة جبهة النصرة. ومن المهم جداً أن تتوصل الأطراف الضامنة في أستانا عاجلاً، بالتنسيق مع الحكومة والجماعات المعارضة المسلحة، إلى اتفاق على تفعيل منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وسوف يتطلب هذا الأمر أيضاً عنصراً هاماً للغاية: حماية المدنيين، ولكن هذا الأمر سيتناوله، وأنا واثق من ذلك، زميلي ستيفن أوبراين.

وبينما تتواصل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، نرى أن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش تتقلص باستمرار – وأعتقد أن الجميع يرحب بذلك في الكفاح المتواصل ضد الإرهاب. ومع تحرّك الحكومة السورية في اتجاه دير الزور، تقدّم الجيش اللبناني ضد تنظيم الدولة الإسلامية/داعش على الجانب اللبناني من الحدود. وتواصل القوات الديمقراطية السورية وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بذل الجهود الرامية إلى إزالة تنظيم الدولة الإسلامية من الرقة، في حين أن الاتحاد الروسي يدعم حكومة سوريا للتوجه نحو دير الزور. وبينما تجري العمليات العسكرية، لا يزال من الضروري إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة سريعة وآمنة ومستدامة، وكذلك العمل من أجل الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً، وأقلّه إلقاء الضوء على مصير الآلاف من المختفين.

كما يجب على جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية بالتزامن مع ما يجري. وكما قلت، أنا واثق من أن زميلي وصديقي، وكيل الأمين العام أوبراين – الذي أود شخصيا، بما أن هذه هي آخر فرصة لي للقيام بذلك، أن أشكره علناً على ما بذله من جهود جبارة بشأن سوريا – سيتناول أيضاً هذه المسائل في إحاطته الإعلامية عن الجوانب الإنسانية. كذلك أود أن أشكر علنا دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على استعدادها المتواصل لدعم جهود إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في سوريا.

إن التطورات التي ذكرتها هي نتيجة عملية حسنة التوقيت تماماً بين الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية لتحديد الأولويات والتعاون في ما بينها، وإدراك الجهات الفاعلة الداخلية للحاجة إلى حلول توفيقية. ويكمن التحدي الماثل أمامنا في توسيع نطاق هذه الروح لتشمل المجال السياسي. وهذا يتطلب تفكيراً واضحاً وجديداً من المعارضة والحكومة، وتعزيز التعاون الدولي.

وأود أن أبدأ بالمعارضة. إن أفراد المعارضة وممثليها الذين تمت دعوتهم إلى محادثات جنيف – الهيئة العليا للمفاوضات، ومنصة القاهرة ومنصة موسكو، والذين تم تحديدهم بالاسم في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)– يتعين عليهم القيام بعمل هام وعاجل لاتخاذ مواقف تفاوضية مشتركة وتعزيز الوحدة بينهم. وحان الوقت للقيام بذلك. ولقد قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس المرة الماضية (انظر S/PV.7983) عن التقدم الذي أحرزناه معهم في جولتين من المحادثات التقنية التي أجرتها الأمم المتحدة في جنيف وفي الجوار، حيث شهدنا تحقيق الكثير من التقدم الموضوعي الهام. فلا يوجد الكثير من التباعد بينهم، إلاّ بشأن مسألة أو مسألتين هامتين. وهذا التقدم الموضوعي ينبغي استعماله الآن كنقطة انطلاق لبذل المزيد من الجهود.

وبالنظر إلى العديد من التطورات والمناقشات المكثفة التي تجري في أماكن أخرى بين الجهات الفاعلة من المعارضة، فقد أحجمنا عن قيام الأمم المتحدة بعقد المزيد من المحادثات التقنية من أجل إعطاء الوقت لهذه التطورات كي تنمو وتتقدم. ولكن ينبغي عدم تضييع الوقت. ورفع مستوى القواسم التقنية المشتركة إلى المستوى السياسي لا يزال أمرا ضروريا. لقد اتفقوا أقلّه على القواسم التقنية المشتركة. ونحن نحتاج الآن إلى الارتقاء بها إلى مستوى أعلى.

وإنني ممتن للمملكة العربية السعودية على اتخاذ المبادرة إلى عقد اجتماع جديد للمعارضة أكثر شمولا – مؤتمر الرياض ٢ كما يسمَّى، بما في ذلك استضافة اجتماع تحضيري في الأسبوع الماضي. وإنّ عملنا التقني ودعمنا السياسي سيساهمان إسهامات هامة في تلك الجهود. وسوف نعمل عن كثب مع المملكة العربية السعودية وجميع الذين عادة ما يدعمون المعارضة أو يعملون معها في هذا المسعى. وأذكر في هذا الصدد أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يشجعني على الانخراط بنشاط في أي جهود نهائية في هذا الصدد.

وإذ نواصل تقديم الأفكار والمبادرات الجديدة إلى المعارضة، فلعلّنا نحتاج أيضاً وعلى نحو عاجل إلى أن نفعل الشيء نفسه مع الحكومة. ولقد ذكرت الحكومة أنها مستعدة لتكثيف العمل مع المعارضة الموحدة، وبوضوح يتعلق بالمبادئ التي تنظّم العملية السياسية. بيد أن هناك أوقات يتم فيها إرسال إشارات علنية قوية تدل على نهج عسكري بحت، ونبذ آفاق أي مفاوضات سياسية مجدية.

ومع ذلك، فقد شهدنا حالات كثيرة جدا في نزاعات أخرى حيث، بالرغم من التقدم العسكري، لم تتمكن الحكومات من تحويل تلك المكاسب إلى حالة مستدامة بعد انتهاء النزاع، بسبب المظالم السياسية التي لم يتم التصدي لها، والافتقار إلى الإدماج الحقيقي للجميع في مستقبل البلد. لهذا، نحن على اقتناع بأن المعارضة والحكومة على حد سواء لديهما، أو ينبغي أن يكون لديهما، اهتمام حقيقي بالدخول في مناقشات جادة. ففي نهاية المطاف، لن يقرر مستقبل البلد إلاّ السوريون – نحن نعلم ذلك – وإنما المطلوب عملية سياسية شاملة تحظى بدعم دولي لإرساء الأساس لمستقبل مستدام وإعادة إعمار حقيقية. ومن صالح الشعب السوري إلى حد بعيد، وهو الذي يعاني منذ فترة طويلة، بأن تدرك الحكومة والمعارضة أنّ الوقت قد حان للدخول في مفاوضات أكثر جدية وواقعية.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أننا لا نركّز على الحكومة والمعارضة فحسب، ولكننا نستمع إلى المجموعة الكاملة من الأطراف السورية المؤثرة. فمباشرة بعد الجولة السابعة من المحادثات التي أجريناها، أنجز مكتبنا المعني بغرفة دعم المجتمع المدني مشاورات إقليمية في بيروت وغازي عنتاب وعمان.

وشارك في هذه المناقشة أكثر من ١٢٠ من الجهات الفاعلة والشبكات في المجتمع المدني، ووضعوا أسس المشاورات المقبلة في جنيف. وأصبح من الواضح بشكل متزايد من هذه المشاورات أنه بغض النظر عن الاختلافات الملحوظة – وبينها اختلافات – يتوق جميع السوريين لإنهاء النزاع وتقديم العملية السياسية لحلول. وسنواصل تشجيع وتيسير أعمال تلك الجهات الجماعية.

وأود أيضا أن أطلع المجلس على آخر مستجدات المجلس الاستشاري للمرأة السورية. فعقب إسهاماته المنتظمة في العمل الذي تم خلال الجولة السابعة من المحادثات بين الأطراف السورية، يجري الآن المجلس المكون من ١٢ عضوا عملية تناوب لضمان استمرار التنوع في وجهات النظر. وأعول على دعم المجلس الاستشاري للمرأة المتواصل لتقديم المشورة لي ولفريقي لضمان التمثيل الهادف لمختلف أصوات النساء ومنظور حقوق المرأة في العملية السياسية فيما نمضي قدما. ونأمل في أن نرى نفس الأمر في وفود المعارضة والحكومة على السواء.

لذا كيف يمكننا الآن جمع كافة هذه الأنشطة في جهد مشترك في الأشهر القادمة بغية إيجاد حل سياسي حقيقي؟ ما هو الطريق للمضي قدما؟

أولا، على روسيا وإيران وتركيا وغيرها – بمن في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن – مواصلة العمل بنشاط، على النحو الذي تضطلع به، لوقف التصعيد. والاجتماع المقبل المقرر عقده الآن في أستانا في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر – والاجتماعات ذات الصلة في أماكن أخرى، سواء في جنيف أو في عمان، كما رأينا – يجب أن تساعد

على معالجة هذه المسائل، وسأحضر وفريقي هناك، في أستانا، للمساعدة.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تركز المملكة العربية السعودية وكافة الدول التي تتمتع بتأثير على المعارضة، كما تفعل حاليا، على خطة واحدة من أجل تعزيز تماسك وواقعية المعارضة. وسنواصل من جانبنا المشاركة بنشاط في تلك الجهود أيضا، وأود أن أكرر أن مكتبي على استعداد لعقد المزيد من المحادثات الفنية لدعم ما فتئت المملكة العربية السعودية تحاول القيام به في توحيد المعارضة.

ثالثا، سيكون من الحيوي بالنسبة للجهات التي تتمتع بنفوذ على الحكومة السورية تقييم الحالة بعناية والإشارة إلى استعداد حقيقي للحوار والشمول بشأن المستقبل السياسي لسورية.

رابعا، أقدر مشاركة الاتحاد الأوروبي ودعمه المستمرين وأعتقد أن الاجتماع الذي يعتزم استضافته خلال افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العام سيمثل فرصة لتناول جهود تحقيق الاستقرار والصمود في المستقبل وتقديم الدعم للاحتياجات الإنسانية للمدنيين.

ومع مراعاة كل ذلك، أعتزم عقد اجتماع رسمي للمحادثات بين الأطراف السورية في جنيف في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وهكذا سنمنح الوقت للديناميات التي وصفتها من فوري للتوصل إلى مرحلة جديدة من النضج. ويحدوني الأمل في أن تأتي الحكومة السورية والمعارضة إلى جنيف حينها للمشاركة في مفاوضات رسمية.

إنه وقت الواقعية والتركيز والانتقال من منطق الحرب إلى منطق التفاوض ووضع مصالح الشعب السوري في المقام الأول. وإذا كان لي أن أحدد أمرا يمكنه أن يحدث فرقا، سيكون الإحساس بوحدة الهدف على الصعيد الدولي مع الأولويات الواضحة والأهداف المشتركة. ولذلك فإننا بحاجة إلى إيجاد طرق مبتكرة للمضي قدما على درب السلام، الذي لطالما سعى مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، إلى النهوض به. ومن خلال ذلك، وتشجيعنا المشترك للسوريين في هذا الصدد، يمكن أن نحدث أثرا حقيقيا في هذا النزاع المأساوي.

كما أتطلع إلى مناسبة الافتتاح المقبل للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للتعرف على المزيد من الفرص والمبادرات المتعلقة بالتعجيل بالعملية السياسية في سورية. وأود أن أوجز ما تقدم حتى يكون أمامنا بعض النقاط التي قد تساعدنا على التركيز.

أولا، عقدنا جلسة مجلس الأمن اليوم، وسيعقد المجلس مداولاته. من المقرر عقد اجتماع أستانا، ونود النجاح والنظر في مجالات إضافية للتهدئة. ثم هناك فرصة لنا جميعا، بمن في ذلك أعضاء المجلس، ستتوفر في افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة من أجل تعزيز المناقشات والمبادرات المتعلقة بالتعجيل بالعملية السياسية في سورية. وبعد ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر، نأمل أن نرى وسنعمل ونضغط من أجل الاجتماع الثاني في الرياض للإسهام في إعداد برنامج مشترك فيما بين أحزاب المعارضة، أملا في الوقت نفسه في مساعدة الحكومة أيضا على إدراك أن ثمة حاجة الآن للمفاوضات السياسية الحقيقية الملموسة.

وإذ نأمل في الوقت نفسه، إن جاز لي استخدام هذا التعبير بمناسبة العيد – إن شاء الله – أن تقترب دير الزور والرقة من التحرير، نحث على إيجاد حل سياسي مستدام حتى لا تعود داعش إلى الظهور من جديد مثل ما فعلت في العراق. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد محادثات في جنيف. ونأمل في أن نرى حينئذ محادثات جادة وملموسة. ونخطط لأسبوعين تباعا من المحادثات.

إن ما تقدم هو أساسا ما نراه أمامنا. وقد تمضي الأمور في هذا الاتجاه أو تقف عند ذلك الاتجاه، لتعقيد الحركة أو المضي قدما، لكننا بحاجة إلى رؤية مشتركة.

الرئيس: أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أتمنى لكم سيدي الرئيس ولكم جميعا عيدا مباركا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى صديقي العزيز وزميلي، الممثل الخاص والمبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، على جهوده الدؤوبة وعزمه الثابت ومهارته في السعي إلى إيجاد سبيل للمضي قدما للشعب السوري الذي عانى طويلا.

في العالم الذي يعج بأعمال العنف والفوضى الوحشية الذي نعيش فيه اليوم، إنها حقيقة محزنة ومأساوية وفظة، أنني إذ أقف للمرة الأخيرة في هذه القاعة، في مجلس الأمن، أعلى جهاز في العالم مكلف بمنع نشوب الحروب، والنزاعات، وأعمال القتل والألم والمعاناة البشرية الناجمة عن الحرب والنزاع بشكل مباشر، ما زلت أحث أعضائه، باسم إنسانيتنا المشتركة، على إيجاد سبيل لوقف تكبد الشعب السوري لتكاليف الفشل السياسي.

إن سورية نزاع بتكلفة بشرية فظيعة، لا تعد ولا تحصى، نزاع قد اضطرنا إلى رؤية الأسوأ من السلوك البشري. إنه نزاع له عواقب استهلكتنا جميعا دون هوادة طيلة سبع سنوات دامية. حينما نتوقف لحظة لنفكر أقول وأنا أعلم ضخامة حجم المأساة الإنسانية العنيفة التي لا داعي لها والتي صنعها الإنسان التي جعلت ٢١ مليون يمني فئةً حزينةً أو اليأس الذي تحاول به الصومال وجنوب السودان والجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، بالمساعدة الشجاعة من العاملين في المجال الإنساني، تجنب مجاعة ٢٠ مليون من إخواننا المواطنين في العالم، أو ١٤٢ مليون في ٤٠ بلدا بحاجة إلينا هذا المساء، أو كيف تدمي محنة الشعب السوري قلوبنا وتشتت عقولنا، وأقول وأنا أفكر مليا: ”يمكننا بالتأكيد أن نقوم بما هو أفضل من ذلك“.

لقد قدم الأمين العام نحو ٢٧ تقريرا عن الأزمة السورية إلى مجلس الأمن منذ أن توليت منصبي في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقدمت إحاطات إعلامية لا حصر لها في هذه القاعة المفتوحة وأثناء المشاورات السرية – في ٢٧ شهرا، عقدت ٥٥ جولة من المشاورات للدقة ٣٠ منها بشأن سورية وحدها.

لقد أطلع مجلس الأمن بشكل كامل واستمع إلى تفاصيل دقيقة عن الأزمة مع تكشف السنوات الأشد فتكا للنزاع السوري. ونحن جميعا شهود على تدمير بلد وشعبه وأطفاله ومستقبله. لقد شهدنا مناظر من يموتون جوعا أو طفل يغرق وتقذفه الأمواج على الشاطئ إذ تحاول أسرته يائسة الفرار من الأهوال السورية آنذاك، التي تستمر حتى اليوم.

وصور الأطفال الهزيلين الذين يتضورون جوعا في بلدة مضايا المحاصرة. والصور المروعة للقنابل وقذائف الهاون تمطر نزولا على المدارس والمرافق الطبية ومستوطنات المشردين داخليا – حيث يفترض أن تكون ملاذات آمنة – والأسواق العامة. ونعم، تنزل على رؤوس من يحاولون بعث الأمل في نفوس مواطني سورية ودعمهم: العاملون في المجالين الإنساني والصحي وقوافل الإغاثة.

وشهدنا الأطراف، وهي تدمر بصورة منهجية وبدون مبالاة، كل مرفق طبي في شرق حلب، الواحد تلو الآخر، يوما بعد يوم، حيث يموت الرضع في الحاضنات بسبب الانقطاعات في الأوكسجين في أعقاب تلك الهجمات. لقد صدمنا جميعا بتقارير الضربات المزدوجة حيث تقصف طائرة عمودية أو طائرة نفاثة مبنى ما، وتنتظر حتى يصل العاملون في المجال الطبي وطواقم الإنقاذ لتهجم مرة أخرى. لقد شهدنا ما لا يقل عن كونه حملة شعواء من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لفرض عصر ظلام جديد. وعجزنا عن التعبير إزاء التقارير التي تشير إلى الفتيات الأيزيديات يخدشن وجوههن خوفا من شرائهن أو استعبادهن جنسيا، والتقارير عن إلقاء الرجال من أبراج لكونهم مثليين – ثم يجري رجمهم حتى الموت، حتى بعد بقائهم على قيد الحياة بعد السقوط. وفي الأسبوع

الماضي، تم تذكيرنا بأكبر هجوم كيميائي في حرب سورية، الذي ضرب الغوطة الشرقية المحاصرة، قبل أربع سنوات.

ولذلك، فصلّنا هذا الدمار في اجتماع تلو الآخر، ومع ذلك أخفقنا في المساءلة عن عدد كبير جدا من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة على أرض الواقع. إذ أترك العمل في الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أفضل الجهود التي بذلها جميع العاملين في المجال الإنساني في الأمم المتحدة وخارجها، لا يمكن أن يفلت أي منا من نصيبه من الخزي من أننا لم نضع، بشكل جماعي، حدا لهذا بالرغم من مقتل ما لا يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ سوري، حتى الآن، وربما ٥٠٠ ٠٠٠ سوري، ناهيك عن الجرحى أو المشردين أو الملايين الذين فروا مذعورين.

إنني أدعو، مرة أخرى، وللمرة الأخيرة بصفتي منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، أعضاء المجلس الإحالة السريعة للحالة والأفراد المسؤولين عنها في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. أدعو أيضا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل للآلية الدولية المحايدة المستقلة، وأطلب، مرة أخرى، من السلطات السورية أن تمنح، في نهاية المطاف، إمكانية الوصول للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. إن الإخفاق في عمل ذلك يعني ببساطة تعزيز الإفلات من العقاب وتشجيع الجناة، أيا كانوا، على الشعور بأنهم غير مهددين وبدون رادع لأعمالهم الشريرة والغادرة واللاإنسانية.

بيد أنه، وخلال الفترة من شهر تموز/يوليه إلى آب/أغسطس، وعلى الرغم من البشاعة في العديد من مناطق سورية، يتعين أن نظل أوفياء للحقائق، فأنا أول من يعرب عن سروره لرؤية التخفيف من التصعيد في بعض من مناطق البلد عقب توقيع مذكرة أستانا للتهدئة في ٤ أيار/مايو. وبطبيعة الحال، فإنني أرحب بذلك. إن أثر هذا النزاع على الاحتياجات الأساسية وكرامة السوريين العاديين في كل يوم أمر واضح، ولا تزال الجهود الرامية إلى طرد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية من معاقله تقترن بتكلفة رهيبة من قتل وجرح وتشريد لعشرات المدنيين.

وفي محافظة الرقة، ومنذ بدء عملية غضب الفرات في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، فإن ٢٧١ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال – بمن فيهم ما يقدر بنحو ٧٥ ٠٠٠ شخص من مدينة الرقة، تم تشريدهم من ديارهم إلى مواقع أخرى ضمن المحافظة، وكذلك إلى الحسكة، وحلب ودير الزور وحماة. ويأتي ذلك في أعقاب الإبلاغ عن عدد متزايد من الضحايا المدنيين إذ يجري تكثيف العمليات العسكرية، بما في ذلك الضربات الجوية، في الوقت حيث تتقلص الرقعة التي يسيطر عليها ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية. وفي الأسبوع الماضي وحده، أشارت التقارير إلى أن أكثر من ٣٠ مدنيا في حي السخاني، بينما لقي ثمانية أشخاص من أسرة واحدة مصرعهم في هجوم منفصل في جزء آخر المدينة.

وقبل أيام قليلة، أفادت تقارير بمقتل وجرح العشرات في مدينة الرقة جراء الغارات الجوية والقصف المدفعي. وتقدر الأمم المتحدة أنه في المتوسط يجري قتل ٢٧ شخصا في الرقة كل يوم. لا يزال حوالي ٢٥ ٠٠٠ من المدنيين محاصرين في المدينة ويتعرضون على نحو متزايد لخطر تبادل إطلاق النار من القتال الدائر. ويتعرضون لخطر القتل، سواء من الضربات الجوية أو بألغام وقناصة تنظيم الدولة الإسلامية إذا حاولوا الهرب، أو استخدمهم كدروع بشرية إذا بقوا. هل يمكنك أن تتصورا مواجهة ذلك الخيار وأنتم تمسكون بأيدي أطفالكم الصغار؟ إنه نداء واضح جدا: بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن سلامة الذين يحاولون الفرار تجب ضمانها دون إفراط في التدقيق أو القيود المفروضة على التنقل. ليس هناك ما هو أكثر أهمية من حماية المدنيين خلال النزاع؛ والحال كان كذلك دائما.

ولا تشكن في أن الخطأ الشنيع يكمن في المقاتلين وأسيادهم من كل جانب. ولكن لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتباهى عندما يتعلق الأمر بالحماية. ومرة أخرى، أحث جميع الأطراف الذين يقاتلون في الرقة وفي جميع أنحاء سورية على اتخاذ

كل التدابير الممكنة، مهما يرون أنها شاقة أو مقيدة لأعمالهم العسكرية، الإبقاء على المدنيين والهياكل التحتية المدنية وحمايتهم الذين يتزايد وجودهم في الأوساط الحضرية، الأمر الذي يزيد من خطر الموت على الأبرياء – حسبما تقتضيه الالتزامات التي يتم الدخول فيها بحرية بموجب القانون الدولي الإنساني الدولي، وهي بهذه الصفة ملزمة، ويجب أن يخضعوا للمساءلة عليها.

إما في الجنوب في سورية، لا يزال يتدهور انعدام الأمن والحماية لحوالي ٠٠٠ ٤ سوري في منطقة حدالات ٠٠٠ ٤٥ سوري في الرقبان – وهم بصفة رئيسية من النساء والأطفال – ممن لا يزالون عالقين على الجدار الرملي على طول الحدود السورية مع الأردن. وتم الإبلاغ عن ضربات جوية في المنطقة في الأسابيع الأخيرة، مما تسبب في ضائقة وذعر شديدين في صفوف هؤلاء السكان المشردين أصلا والضعيفين جدا، وجعلهم عالقين في صحراء قاحلة خوفا على حياتهم. إن إنشاء ممر تسيطر عليه الحكومة السورية من دمشق إلى العراق، إلى الشمال من الجدار الرملي، أدى فعليا إلى محاصرة السكان وتقييد حركة الأشخاص والسلع إلى المنطقة. وقد تم تكثيف الأعمال العسكرية، مما يزيد من مستويات انعدام الأمن وتعريض السكان المدنيين في كل من مستوطنتي حدالات والرقبان إلى تهديدات أكثر خطورة بشكل هائل. علاوة على ذلك، فإن الدورة الأخيرة لتوزيع المساعدة الإنسانية توقفت في ١٥ حزيران/يونيه، ونحن نلتمس الاستئناف العاجل لتوزيع المساعدات المنقذة للحياة. لقد قمت بزيارة الأردن عدة مرات، حيث أجريت مناقشات إيجابية مع السلطات بشأن الساتر الترابي، وأنا أقدر مواصلة مشاركتها لكفالة حصول الموجودين على الساتر الترابي على الدعم الذي هم في أمس الحاجة إليه. وفي ظل التهديد الجديد اليوم، فإن فرصتهم الأفضل هي السماح لهم بالذهاب، ولو مؤقتا، إلى الأردن.

أما في شمال سورية، في إدلب، فإن حالة النازحين في المحافظة لا يزال يشكل نذير شؤم شديد. إذ يستمر التوصل إلى اتفاقات محلية مع مختلف المجموعات المسلحة من غير الدول في جميع أنحاء سورية وفي لبنان المجاور – وهي اتفاقات، أنا ملزم بالقول أنها لا تتماشى مع المعايير الدولية أو المبادئ الإنسانية، وغالبا ما يوضع المدنيون أما الاختيار بين البقاء والخوف على سلامتهم، أو الإجلاء إلى مناطق غير آمنة – تم حتى الآن تشريد مليون شخص إلى المحافظة. وعلى الرغم من أن الضربات الجوية قد تضاءلت إلى حد ما على الأقل منذ التوقيع على مذكرة التخفيف من التصعيد في أيار/مايو، فإن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر بالنسبة للمشردين الذين يصلون إلى منطقة غير قادرة على استيعاب هذه التحركات الضخمة.

إن العمل البطولي لشركائنا من المنظمات غير الحكومية، التي تنهض بالجزء الرئيسي من الاستجابة لإدلب عبر الحدود من تركيا، هو المسؤول عن بقاء الناس على قيد الحياة. لكن ذلك تمت مجابهته لأن جبهة النصرة سابقا – كما قال السيد دي ميستورا، وهي منظمة إرهابية محظورة، إلى جانب ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية، المدرجة على قائمة جزاءات مجلس الأمن، جماعة هيئة تحرير الشام – تقاتل ضد جماعات المعارضة الأخرى من أجل السيطرة على أجزاء من إدلب. وقد اضطرت بعض المنظمات غير الحكومية بسبب انعدام الأمن إثناء القتال إلى وقف عملها مؤقتا.

يساورني بالغ القلق مع هذا الضغط الوحشي الحالي من جانب جبهة النصرة للسيطرة على المجالس المحلية والمؤسسات الهامة الأخرى. أدعو جميع الأطراف إلى احترام المبادئ الإنسانية وضمان استقلالية الجهات التي تقدم المساعدات الإنسانية. وكما قال المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. فإن الحماية في إدلب أمر أساسي. والقانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع الأطراف، وليس الدول فقط – وهذا يكتسي أهمية حيوية في سورية كما هو في أماكن أخرى – وينطبق أيضا على جميع المقاتلين، والحركات والفصائل والجهات من غير الدول في كل مكان.

إنه ينطبق عليهم جميعا، وينطبق علينا جميعا. وهذا ما يحتاج أن يفعله زملائي في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويجب السماح لهم بأن يفعلوه: جمع الأدلة وحفظها وتوثيقها، وعرض هذه الأدلة يوما ما على المحكمة المناسبة والمعنية بالمساءلة، بغية التأكد من القضاء على الإفلات من العقاب.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى العمليات المشتركة بين الوكالات التي تستهدف المواقع المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها. في ١٩ تموز/يوليه، قدّمت الأمم المتحدة إلى السلطات السورية خطتها المتعلقة بتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات عن شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، التي تسعى للوصول إلى ٠٠٠ ٢٣١ ١ شخص في ٣٦ موقعاً. وفي رد السلطات السورية الذي تلقته الأمم المتحدة بتاريخ ٣ آب/أغسطس بعد متابعة منها، أكدت أن بإمكان الأمم المتحدة وشركائها إيصال المساعدات المتعددة القطاعات إلى ١١٤ ٦٣٨ ١ شخصاً. وأوضحت السلطات سبب زيادة عدد المستفيدين – وهو يعزى جزئيا أقلّه إلى مثابرة الأمم المتحدة على الانخراط في العمل – وأذنت بتقديم المساعدة إلى أكثر من الأشخاص المطلوب تزويدهم بالمساعدة في سبعة مواقع. هذا الخبر يحظى بالترحيب. لكن المهم الآن بالنسبة إلى هذه المطالب والموافقات المتعلقة بالوصول إلى المواقع المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها هو تحويلها إلى عمليات فعلية بغية تسليم المساعدات إلى السوريين المحتاجين إليها. ويعمل الفريق على الأرض ليلا ونهارا من أجل تحقيق ذلك، بما فيه التفاوض مع السلطات السورية على تحويل الموافقات الجزئية إلى موافقات كاملة – ودعوني أؤكد على هذا الأمر بكل ما أوتيت من قوة – ووضع حد لشطب اللوازم الطبية، الأمر الذي لا يزال قائماً.

وقد تمّ القبول في نهاية المطاف بأن مستلزمات الولادة ليست أسلحة معادية. ماذا يدور في أذهان القساة الذين يشطبون هذه الأصناف، وفي أذهان المسؤولين على أعلى المستويات في الحكومة السورية الذين يأمرون بذلك؟ لا عجب في أنهم لم يسمحوا لي بالعودة إلى سوريا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. إن مخاطبة السلطة بالحقيقة لا تؤذي إلاّ عندما تكون الحقيقة مدعاة للشعور بالخجل.

وبالنسبة إلى هذا الشهر، قدّمت القوافل الإنسانية حتى الآن المساعدات التي تمسّ الحاجة إليها بشدة إلى البلدتين المحاصرتين دوما في ريف دمشق، وبرزة. وفي المجموع، تلقّى المساعدة ٠٠٠ ٥٥ شخص في المواقع المحاصرة: ٠٠٠ ٣٥ شخص تلقّوا المساعدة المتعددة القطاعات في دوما بتاريخ ١٧ آب/أغسطس، و ٠٠٠ ٢٠ شخص تلقّوا المساعدة الغذائية والتغذوية في برزة بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس. وإيصال المساعدة إلى دوما كانت عملاً جديراً بالثناء لأن قافلة المساعدات كانت الأولى التي توجهت إلى الغوطة الشرقية منذ انتشار الشرطة العسكرية الروسية في المنطقة كجزء من مبادرة تخفيف حدة التوتر فيها. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت اثنتان من القوافل المشتركة بين الوكالات المساعدة المنقذة للحياة إلى المنطقة المحيطة بشمال ريف حمص، قافلة بتاريخ ١٩ آب/أغسطس إلى بلدتَي تلبيسة وتلول الحمر اللتين يصعب الوصول إليهما، والقافلة الثانية إلى الرستن بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس. وفي المجموع، فإن المحتاجين الذين تلقّوا المساعدة المتعددة القطاعات بلغوا ٥٠٠ ١٩١ شخص.

وإنني الأول الذي أنوّه، حسبما أثبتته التطورات المتلاحقة في أستانا وعمان والقاهرة خلال الأشهر الأخيرة، بأنه لا تزال تُبذل جهود دؤوبة وحازمة للتقليل من أعمال العنف عبر اتفاقات تخفيف حدة التوتر. وإنني أرحب بهذه الجهود، وآمل أن تتوصل جهات أستانا الضامنة في وقت قريب إلى وضع الصيغة النهائية للطرائق العملية والتقنية المتعلقة بجميع مناطق تخفيف التوتر، ولتعزيز تدابير بناء الثقة في ما يتعلق بمسألة المحتجزين، والمختطفين، والمفقودين، وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وأحث جميع الأطراف على العمل معاً من أجل تعزيز

اتفاقات وقف إطلاق النار هذه وتوسيع نطاقها. وأود أيضا أن أكرر القول إنّ أي تخفيض في الأعمال القتالية يجب أيضاً أن يحقق نتائج ملموسة تتعلق بحرّية التنقل ووصول المساعدات الإنسانية من قبل الأمم المتحدة وشركائنا على نحو آمن ودون عوائق وباستمرار في توافق تام مع القانون الإنساني الدولي، أي وفقا لمبادئ النزاهة، والاستقلالية، والحياد، بغية تخفيف المعاناة والوفاء بالاحتياجات الإنسانية أينما نشأت، وتحديد المستفيدين وكمية المساعدات المطلوبة.

والوصول إلى مناطق تخفيف التوتر وإلى العديد من المناطق الأخرى في جميع أنحاء سوريا حيث ما فتئ الطلب على الاحتياجات مرتفعاً، لا يزال أقل من المطلوب. ولا عذر لأي طرف في تقييد إمكانية وصول المساعدات، خصوصا في المناطق التي تراجعت فيها أعمال القتال. وأود أن أقول مرة أخرى بصوت عال وواضح: إن العاملين في الشؤون الإنسانية والصحية ليسوا هدفاً.

وأود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا المنصف للاتحاد الروسي، وأن أعلن عن دعمنا للمبادرة التي قدمها في المجلس بتاريخ ٩ آب/أغسطس، بهدف زيادة العمليات الإنسانية في مناطق تخفيف التوتر. وكونوا على ثقة بأن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الانساني يعملون بنشاط على وضع إجراءات التأهب، وهم لا يزالون ملتزمين بزيادة العمليات وتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الرجال والنساء والأطفال المحتاجين في مناطق تخفيف التوتر وفي جميع أنحاء البلد، على الرغم من بيئة العمل الصعبة والخطيرة على أرض الواقع.

وفي الأيام الأخيرة، أظهرت القوافل المرسلة إلى دوما، وبرزة، والرستن، وتلبيسة، وتلول الحمر أنه عندما تكون هناك إرادة سياسية كافية، بمشاركة فعالة من الاتحاد الروسي والدول الأعضاء الأخرى، فإن الوصول إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها يصبح ممكنا. ومع ذلك – ولا يسعني أن أشدد على هذه النقطة بما يكفي – فإن الطريقة الوحيدة لضمان أن تظل المبادرة الروسية تحظى بالنجاح تكمن في كفالة إلغاء المعوقات الإدارية من جانب الحكومة السورية مرة وإلى الأبد.

ونحن لا يمكننا الاستمرار في انتظار التوقيع على التصاريح اللازمة لتيسير وصول المساعدات. أعطونا هذه التصاريح ونحن سوف ننتشر. في الواقع، يجري شهريا التوقيع بدون تردد على الآلاف من هذه التصاريح المتعلقة بالبرامج العادية داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة – أي الغالبية العظمى التي قُدّمت طلبات بشأنها. ومع ذلك، وبالنسبة إلى الوصول إلى المناطق الواقعة على خطوط المواجهة، فإن نسبة مئوية ضئيلة من تلك المناطق التي تحظى بموافقة الحكومة تتلقّى في الواقع هذه التصاريح. بطبيعة الحال، هذا ليس شأناً صحيحاً. إنه شائن وبغيض أخلاقيا، ناهيك عن انتهاكه للقانون الإنساني الدولي. إن ذلك يجب أن يتغير – والآن. ويجب على الجماعات المسلحة من غير الدول أن توفر أيضاً الضمانات الأمنية اللازمة في الوقت المناسب. وإلاّ فلن نتمكن من زيادة مساعداتنا بشكل ملحوظ إلى المناطق التي يكون فيها العنف قد توقف نتيجة اتفاقات تخفيف التوتر، على الرغم من نوايانا الطيبة للغاية. إن الأمر بهذه البساطة.

ولا بد لي أيضا أن أعرب عن الشعور بالإحباط إزاء ضآلة التقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة في تلبية احتياجات عدة آلاف من الناس لا يزالون محاصرين في الفوعة وكفريا واليرموك. وبعد أشهر من المفاوضات الشاقة، أُبلغنا في منتصف آب/أغسطس بأنه تمّ التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف بين مختلف الأطراف على تزامن توزيع المعونة في تلك المواقع الثلاثة. وعمدنا إلى تحميل شاحناتنا في ١٧ آب/أغسطس لإفراغها ثانية بعد أسبوع، في ٢٣ آب/أغسطس – يوم أُبلغنا بأن الاتفاق لم يعد قائماً. إن ذلك يبعث على الاشمئزاز. وهو أمر مخزٍ ومدعاة للغضب، وإنني أحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول ذات النفوذ، على بذل كل ما في وسعها لعودة الأطراف إلى

صوابها. ولقد قيل لي إنه تمّ على ما يبدو التوصل إلى اتفاق جديد بين الأطراف في ٢٧ آب/أغسطس، ولكن أين الدليل؟ آمل أن نتمكن هذه المرة من تحقيق النجاح. فالآلاف من الأشخاص، ومعظمهم من النساء والأطفال، يعتمدون على عملنا الجماعي.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على نقطة حيوية. قبل عشرة أيام، احتفلنا باليوم العالمي للعمل الإنساني، حيث قضينا بعض الوقت في الإشادة بالنساء والرجال الشجعان الذين قضوا أثناء تقديم الخدمات الإنسانية في سوريا وحول العالم. فلنكرّمهم معاً هنا اليوم، فضلاً عن أولئك الذين لا يزالون يخاطرون بأرواحهم كل يوم في سوريا وفي كل مكان آخر سعياً لمساعدة الآخرين. ولنقف أيضاً وقفة تضامن مع الملايين من المدنيين في سوريا، الذين دُمّرت حياتهم من جراء النزاع، وأُهينت كراماتهم، وقُتل أحباؤهم، ودُمّرت بلداتهم وأصبحت أنقاضاً، وتحطمت آمالهم في المستقبل. إننا نقف متضامنين معهم لكي نبعث برسالة واضحة إلى العالم مفادها: إنّ المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والصحي أينما كان ليسوا هدفاً.

ومع أخذي إجازة، وعلى الرغم من جميع التحديات الإنسانية الخطيرة التي يواجهها اليوم إخواننا من بني البشر في أكثر من ٤٠ بلدا، لا أزال أشعر بالتأثر والامتنان الأبدي تجاه العمل المترفع عن الذات الذي أدّاه بمهارة وثبات وشجاعة وجرأة العاملون في المجالين الإنساني والصحي حول العالم – في الميدان، فضلا عن أولئك الذين يديرون المنظمات ويقومون بالتنسيق، سواء في الأمم المتحدة أو في المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، والشركاء. إنهم يعملون لإنقاذ ملايين الأرواح وحماية المدنيين حيثما كان ذلك ممكنا، في عالم اليوم الذي يعيش نزاعات طويلة الأمد هي من صنع الإنسان ويمكن تجنبها.

نعم، علينا الوصول بصورة آمنة ودون عائق، ولدينا الحق المطلق في تقديم الإغاثة الإنسانية عن طريق العمل الذي يتوافق مع القانون الإنساني الدولي، بغية تلبية احتياجات الفئات الضعيفة. ونعم، سنحتاج إلى المزيد والمزيد من السخاء المتواصل في توفير الموارد المالية من جانب أعداد متزايدة من الجهات المانحة. ونعم، إن ذلك يجري على أفضل وجه لتلبية الاحتياجات المتزايدة باطراد من خلال التنسيق بين الأمم المتحدة والقنوات المتعددة الأطراف، على النحو الذي أُقرّه بالكامل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

لكنني أغادر بقلب يعتصره الألم. وإذ انظر إلى طاولة المجلس الشهيرة، أرى أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥ عضوا الذين يمثلون آمال العالم وأمنه، ومكلفين، حتى وإن كانوا يمثلون عواصمهم ووجهات نظرهم، بالسمو فوق تلك المصالح المنفصلة للوصول إلى المسؤولية الجماعية عن مصالح جميع شعوب العالم من خلال إدراك إنسانيتنا المشتركة ومسؤوليتنا تجاه إخواننا المواطنين في العالم أولا والتصرف وفقا لها – تجاه حياتهم وحمايتهم – أي وفقا للضرورات الإنسانية. تلك هي مسؤوليتنا ومسؤولية أعضاء المجلس الجماعية والمساءلة الجماعية.

في سورية واليمن، أو في عدد لا يحصى من المناطق الأخرى التي نواجه فيها الاحتياجات الإنسانية الماسة التي صنعها الإنسان لأشخاص عالقين في أزمات النزاع، بالتأكيد ما يختلف الأعضاء في المجلس بشأنه لا يمكن أن يكون أكثر أهمية مما يوحدهم ويوحدنا جميعا – وهو إنسانيتنا المشتركة وهدفنا المتمثل في التخفيف من معاناة أكثر الفئات ضعفا في العالم. يجب علينا أن نمنح الأمل والمستقبل للنساء والرجال والمسنين والمرضى والأطفال – الفتيات والفتيان – العالقين في الأزمات، الذين لا يستحقون حياة مثل كل شخص يجلس حول هذه الطاولة.

الرئيس: أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): خلال الأشهر الـ ٢٠ الماضية، وبوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أعتقد أنه سبق أن قلت في مناسبات أخرى إنه من الصعب دائما الاستماع إلى كلمات السيد ستيفن أوبراين لأنه يواجهنا بالواقع المرير لأهوال الحرب بصراحة مطلقة.

يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى ”ويلات الحرب“، وقد قدمت إلينا هذه الويلات فيما بينه لنا السيد أوبراين، للأسف لا في هذا الشهر فحسب بل باستمرار، إذ قدم الإحاطة أمام المجلس بطريقة بها تعاطف وإدانة وطريقة حقيقية وصريحة – وأود القول إن صراحته شابتها قسوة. وبالرغم من أنه خلال الأشهر الـ ٢٠ الماضية تعلمت أن أقدر كل إحاطة إعلامية يقدمها، لكننا لا نشعر بالراحة رغم صراحتها، لأنها تواجهنا بإخفاقاتنا وعدم قدرتنا على الإسهام بفعالية في وقف الفظائع في سورية بفعالية وعلى نحو عاجل، كما هو الحال اليوم. وإذ يغادر السيد أوبراين منصبة ويتركنا، يترك لنا أيضا درسا رئيسيا من دروس الحياة وقد وضع معايير عالية لخلفه. وباسم حكومتي، أتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر صديقنا السيد ستافان دي ميستورا، الذي لطالما قدرناه على ما أظهره من تفاؤل دائم. لقد عقد العزم ولا يزال يقوم بكل ما بوسعه للتوصل إلى اتفاق بشأن الحالة في سورية في مختلف المحافل. ويعمل جاهدا في حالة هي الأسوأ، وهو ما يرجع إلى حد كبير للانعدام التام للالتزام السياسي من جانب جميع الجماعات المعارضة في سورية، التي بسبب تشتتها وافتقارها إلى المصالح المشتركة، تجعل من الصعب للغاية الجلوس إلى مائدة المفاوضات، لأن نفس المجموعات تبدو بعيدة جدا عن إيجاد جبهة مشتركة ضرورية للشروع في مفاوضات جادة. مرة أخرى، نقدم إلى السيد ستافان دي ميستورا وفريقه بالكامل امتناننا ودعواتنا بألا يستسلم على الإطلاق.

ومنذ توليت أوروغواي ولايتها بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن قبل ٢٠ شهرا ركزنا عملنا على حماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني، وقد عملنا باستمرار من أجل منع بذل جهود للعرقلة وصول المعونات وتوزيعها، مع المطالبة بحماية العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وسلامتهم في الاضطلاع بعملهم.

وقد أشار ستيفن أوبراين قبل بضعة أيام فحسب إلى أننا احتفلنا باليوم العالمي للعمل الإنساني، ويدرك وفد بلدي العمل الشاق والتضحيات الشخصية لكل واحد من الآلاف العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم الذين يعرضون حياتهم للخطر، على أساس يومي، من أجل مساعدة من هم في أمس الحاجة إليها لإحلال السلام وتحقيق عالم أكثر إنسانية. وحالة سورية هي خير مثال على ذلك اليوم.

لذلك، فإننا نرفض بشدة الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهها الوفد السوري ضد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أثناء جلستنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV. 8015) في تموز/يوليه. ونشهد بشكل ثابت على موقف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المهني وغير المنحاز وغير المسيس في سورية وفي أي مكان آخر اضطلع فيه بأعماله، ونؤكد من جديد على دعم أوروغواي الكامل للمكتب. وفي هذه المرحلة، مع نقل القيادة في المكتب، نعتقد أنه ينبغي لدمشق القيام ببادرة إيجابية تتمثل في دعوة المدير الجديد لزيارة سورية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى علاقات ودية، بما يسمح بإيصال المعونة الإنسانية.

إن عملية أستانا والمبادرات الأخرى التي أطلقت على مدى الأشهر الماضية الرامية إلى التوصل إلى وقف الأعمال العدائية المحلية قد أدت إلى انخفاض ملحوظ في أعمال العنف في البلد. ونشدد على أنه من الأهمية بمكان أن تحافظ تلك المناطق على صفة انتقالية بغية الحفاظ على مستقبل وحدة الأراضي في الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية. بيد أننا يجب أن

نعرب عن قلقنا من عدم تلق أي معلومات تتعلق بتنفيذ المذكرة ٤ أيار/مايو لمدة أربعة أشهر متتالية، وتحديدا حتى الآن، لم يتم توفير الوصول غير المقيد للأمم المتحدة أو إلى فرق تسعى إلى توزيع المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق. وقد ذكر السيد ستيفن أوبراين العمل الذي تم الاضطلاع به مع الاتحاد الروسي خلال الأيام الماضية، ولكن من الضروري أيضا ضمان الوصول غير المقيد للأمم المتحدة إلى تلك المناطق.

ويجب أن يقدم ذلك ضمانات باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر التشريد القسري وضمان حرية الحركة للدخول لتلك الأراضي ومغادراتها على نحو طوعي. وللأسف، توقفت عمليات إيصال المعونة، مما يمنع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من التمكن من الاضطلاع بعمله. إن استمرار القتال والمسائل الأمنية – ما هو غير مفهوم بشكل متزايد – وعدم موافقة الحكومة السورية والبيروقراطية التي تفرضها – يحول دون تقديم جميع المساعدات الإنسانية إلى من هم بأمس الحاجة إليها.

وكما سبق أن قلنا في مناسبات سابقة، لا يعد ذلك فشلا من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولكنه يعد فشلا من جانب مجلس الأمن والدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف. وحتى الآن لم نتمكن من إقناع جميع الجهات الفاعلة المختلفة في النزاع السوري بالسماح بالوصول المنتظم لقوافل المعونة الإنسانية. وحتى الآن، ما انفكت جميع الأطراف المتنازعة في سورية تتجاهل وتنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولهذا السبب أيدت أوروغواي إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، بما في ذلك تلك التي تشكل جرائم حرب، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

إن توفير العدالة لمئات الآلاف من الضحايا الأبرياء لهذا النزاع أمر ضروري لإحلال السلام الدائم في سورية ولكي يتغلب هذا البلد وكل شعبه على أهوال هذه الحرب التي استمرت طويلا. وسيكون لذلك أيضا تأثير راجح في المستقبل.

وفيما يتعلق بملاحظة ذات صلة. نؤيد أيضا طلب الأمين العام بأن تحال الحوادث في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية ونظرها فيها.

لقد تم تحديد الأولويات في سورية بوضوح – تحقيق تسوية سياسية يمكنها إنهاء الحرب وتمهيد الطريق للانتقال السياسي السلمي؛ وتوطيد وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي؛ وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.